

مركز الأمة للدراسات

دراسة استطلاعية استكشافية

خارطة الأحزاب السياسية في ضوء قانون الأحزاب الأردني الجديد للعام 2022

ملخص تنفيذي

توقع 55% من الأحزاب الأردنية الـ58، التي تم استطلاع آرائها، بأنها قادرة على تصويب أوضاعها وفق قانون الأحزاب الجديد، الذي حدد مهلة لذلك تنتهي في 15 أيار/مايو القادم، في حين تتجه 28% من الأحزاب للاندماج مع أحزاب أخرى موجودة أو قيد التأسيس، فيما يتجه 3% فقط نحو الحلّ، في حين قالت 14% من الأحزاب المستطلعة إنها غير واثقة من مآلات الأمور لديها بالتصويب أو الدمج أو الحل .

وأظهرت نتائج الدراسة الاستكشافية، التي أجراها مركز الأمة للدراسات واستغرقت شهراً كاملاً، خلال الفترة ما بين 1 وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، أن أهم التحديات التي تواجه الأحزاب في تصويب أوضاعها، تحدي القبول الشعبي إذ اشارت 74% من الأحزاب الـ 58 المستطلعة انه تحدي ؛ تبعة التحدي المادي إذ حاز على 66% من اجابات الاحزاب المستطلعة ؛ في حين اكد 55% من الاحزاب ان تنظيم مؤتمر عام و توفير المتطلبات الاجرائية تمثل تحديا ؛ و اشار 43% من الاحزاب الى عدم كفاية الوقت المحدد لتصويب الأوضاع ؛ في حين مثل إقبال الشباب على الانتساب للأحزاب تحدياً لـ 40% من الأحزاب ؛ وقال 33% من الأحزاب ان إقبال المرأة على الانتساب للأحزاب يمثل تحدياً، وبينت اجابات الاحزاب ان 21% من الاحزاب يعتبر الانتشار في المحافظات الست تحديا ؛ وكشفت اجابات الاحزاب ان التحدي الامني يمثل تحديا لـ 12% من الاحزاب ، ما يعني أن 88% من الأحزاب السياسية لم تواجه معوقات وتحديات أمنية من قبل مؤسسات الدولة السيادية.

وأظهرت الدراسة مراهنة الأحزاب على المدة الزمنية المتبقية حتى انتهاء فترة تصويب الأوضاع في شهر أيار/مايو القادم، لتخطي التحديات التي تعترض تصويب أوضاعها .

وعلى الرغم من حالة عدم اليقين لدى الكثير من الأحزاب بقدرتها على تحقيق متطلبات القانون لتصويب أوضاعها، فإن ارتفاع نسبة الأحزاب التي أعلنت اقتربها من تحقيق ذلك يُعبر عن رغبتها بتحسين شروط تفاوضها للاندماج مع أحزاب أخرى، أو لتشجيع القوى المجتمعية

وأعضاء الأحزاب المنحلة على الانضمام إليها، ودعمها لتشكيل ائتلافات انتخابية مستقبلية، أو لثقتها العالية بإمكانية تصويب أوضاعها.

ورغم أن نتائج الدراسة أشارت إلى تراجع تأثير التحدي الأمني إلى مستويات منخفضة لم تتجاوز الـ3%، وهي نسبة ربما تشير إلى رغبة الدولة ومؤسساتها السيادية بإنجاح القانون والوصول إلى مخرجات تتيح المجال لإطلاق حياة حزبية أكثر رشاقة، فإن ارتفاع مستوى تحدي القبول الشعبي، والذي وصل إلى 19% عكس عددًا من المتغيرات التي أمكن رصدها في الاستبانة، حيث إن من أهم الأسباب وراء العزوف الشعبي عن الانضمام للأحزاب والانخراط في الحياة الحزبية الخوف من فقدان الوظائف، أو الحرمان من الحصول على وظائف يطمح لها المواطنون في 15 قطاعًا، تم الإشارة إليها في الفقرة (ب) من المادة السادسة لقانون الأحزاب.

كما أن من أسباب العزوف الشعبي، الرواسب التاريخية التي أشار إليها المستطلعون، والتي تجعل من التحدي الأمني حاضرًا .

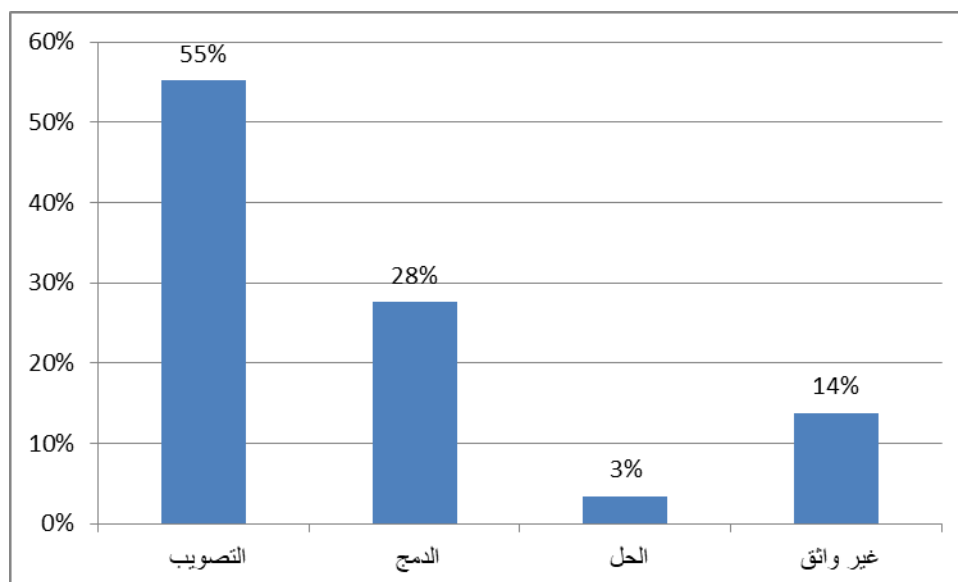
وتكمن أهمية الدراسة التي أجراها مركز الأمة للدراسات، في أنها الأولى من نوعها التي تدرس تأثير قانون الأحزاب السياسية على هندسة المشهد الحزبي في الأردن، وتحاول الوقوف على أهم التحديات التي تواجه الأحزاب في التكيف مع القانون الجديد، ودراسة أثر ذلك مستقبلاً على خارطة العمل الحزبي في الأردن.

وقد عمدت الدراسة الاستكشافية إلى معالجة المشكلة البحثية باستطلاع آراء قادة الأحزاب أو من ينوب عنهم للإجابة على الأسئلة المستطلعة، للوقوف على اتجاهات الأحزاب ومدى قدرتها على التكيف مع القانون الجديد، تصويبًا أو اندماجًا أو حلًا، من خلال التعرف على التحديات التي تواجهها، والقدرة والثقة بإمكانية تجاوز التحديات .

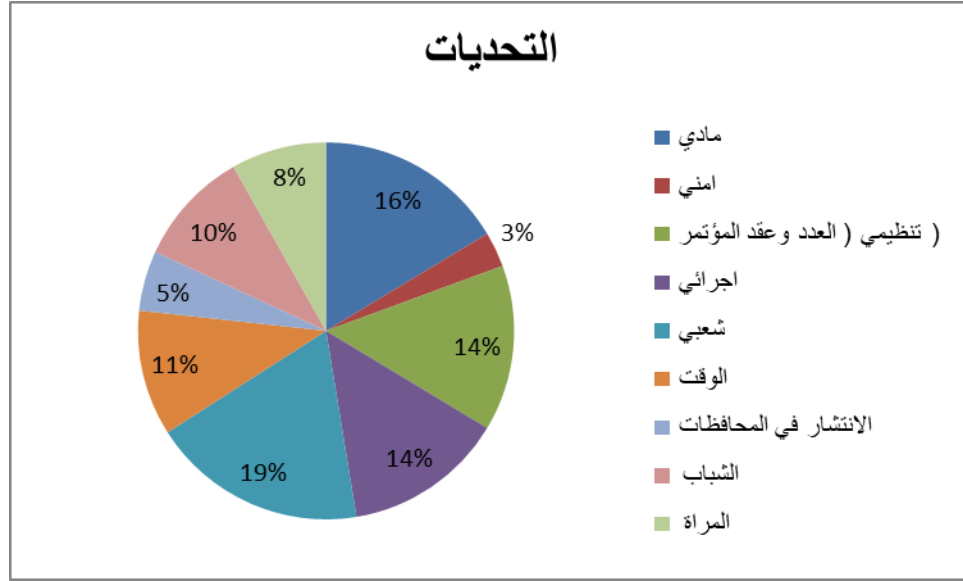
وقد لاحظت الدراسة تلاشي البنى التنظيمية والقيادية لبعض الأحزاب ودخولها في طور التفكك، في حين أن بعضها اختار الاندماج مع أحزاب أخرى، فيما برز على السطح خلال فترة الدراسة الاستطلاعية عدد من الأحزاب الجديدة، ليسود قدر كبير من الغموض على مواقف بعض الأحزاب والقيادات التي بدت غير واثقة من مستقبلها المحتمل، بانتظار انقضاء المدة المحددة لتصويب أوضاعها وحدثت تغييرات مفاجئة تساعدها على تجاوز أزمته خلال الأشهر المتبقية من الفترة المحددة لتصويب الأوضاع.

وكان مجلس النواب الأردني أقرّ في 8 آذار/مارس 2022 قانونًا جديدًا للأحزاب السياسية، كأحد مخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، وأصبح نافذًا في 15 أيار/مايو من العام نفسه، حيث مُنحت الأحزاب مدة عام لتصويب أوضاعها وفق القانون الجديد .

شكل (1) يوضح توقعات الأحزاب حول مستقبلها



شكل (2) يوضح وزن تأثير التحديات



خارطة الأحزاب السياسية في ضوء قانون الأحزاب الأردني الجديد للعام 2022

مقدمة

أقرّ مجلس النواب الأردني في 8 آذار/مارس 2022 قانوناً جديداً للأحزاب السياسية، كأحد مخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، وبحيث يصبح نافذاً في 15 أيار/مايو من العام نفسه، حيث مُنحت الأحزاب مدة عام لتصويب أوضاعها، وفق القانون الجديد.

وبتاريخ 14 نيسان/إبريل 2022 أصدر ديوان التشريع القانون رقم 7 للعام 2022، تحت عنوان (قانون الأحزاب السياسية لسنة 2022)، مُقرّاً من مجلسي النواب والأعيان، ومصادقاً عليه من نائب الملك حسين بن عبدالله الثاني، ومُلغياً القانون السابق الصادر في العام 2015.

وقد شكل تصويب الأوضاع وفق اشتراطات القانون الجديد، مشكلة لكثير من الأحزاب المسجّلة، والتي بلغ تعدادها لحظة إنفاذ مواد القانون 56 حزباً.

وهي المشكلة البحثية الأساسية، التي تعتمد الدراسة لاستقصائها عبر دراسة استطلاعية استكشافية للتعرف على مدى قدرة الأحزاب على التكيف مع بنود القانون الجديد، سواءً عبر

تصويب أوضاعها وتحقيق الشروط المطلوبة، أو الاندماج مع غيرها، أو اتخاذ قرار بحل الحزب.

وتكمن أهمية الدراسة في أنها الأولى من نوعها، حيث تحاول استطلاع تأثير قانون الأحزاب السياسية في تشكيل المشهد الحزبي وهندسته، وتأثير ذلك على الساحة السياسية وفاعلية العمل الحزبي، والوقوف على أهم التحديات التي تواجه الأحزاب، في التكيف مع القانون الجديد، ودراسة أثر ذلك مستقبلاً على خارطة العمل الحزبي في الأردن.

لذلك؛ عمدت الدراسة الاستكشافية إلى معالجة المشكلة البحثية، باستطلاع آراء قادة الأحزاب، سواءً الأمناء العامين، أو من ينوب عنهم من قيادة الحزب، للإجابة على الأسئلة المستطلعة، للوقوف على اتجاهات الأحزاب ومدى قدرتها على التكيف مع القانون الجديد تصويماً أو اندماجاً أو حلاً، من خلال التعرف على التحديات التي تواجهها، والقدرة والثقة بإمكانية تجاوز التحديات المالية والأمنية والتنظيمية والإجرائية والمدة الزمنية المتاحة لتعديل الأوضاع، وعقد المؤتمر التأسيسي، ومستوى الإقبال الشعبي على الانخراط في الأحزاب، سواءً في المركز أو المحافظات، أو من قبل فئات الشباب والنساء.

وقد لاحظت الدراسة تلاشي البنى التنظيمية والقيادية لبعض الأحزاب، ودخولها في طور التفكك، في حين أن بعضها اختار الاندماج مع أحزاب أخرى، وبرز إلى السطح خلال فترة الدراسة الاستطلاعية عدد من الأحزاب الجديدة، ليسود قدر كبير من الغموض على مواقف بعض الأحزاب والقيادات، التي بدت غير واثقة من مستقبلها المحتمل، بانتظار انقضاء المدة المحددة لتصويب أوضاعها، وحدثت تغييرات مفاجئة تساعدها على تجاوز أزمتها، خلال الأشهر الخمسة المتبقية من الفترة المحددة لتصويب الأوضاع.

خلال فترة الدراسة الممتدة على مدار شهر ونصف، برزت مجموعة من الصعوبات، التي واجهت الدراسة، ناجمة عن طول الفترة الزمنية المتبقية نسبياً لانتهاؤ فترة تصويب الأوضاع، حيث إنها تؤثر في دقة النتائج والتوقعات، التي تخرج بها الدراسة، وتقلل من مستوى اليقين، وتزيد من الشك لدى المستطلعين بسبب رغبتهم بالانتظار، وعدم التعجل بالحسم إلى أن تنتهي المهلة الممنوحة لتصويب الأوضاع.

ومن الصعوبات التي واجهت الدراسة كذلك، الحراك الدائم الذي أفضى إلى بعض الصراعات في صفوف بعض الأحزاب خلال فترة الدراسة، ما أدى إلى تغيير في خياراتها واندفاعها نحو الحل والتفكك، خلافاً لتوقعات القيادات التي تم استطلاع آرائها.

وقد قام بإعداد الدراسة الباحث الرئيسي حازم عياد والباحث المساعد وائل البتيري.

الفروقات بين القانون الجديد والقانون القديم

ولدى الاطلاع على نص القانونين، الجديد والقديم، يُلاحظ عددا من الاختلافات بينهما مثل: تفويض الهيئة المستقلة للانتخاب، كطرف رسمي للتعامل مع ملف الأحزاب، بدلاً من وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية.

كما احتوى القانون الحالي، وبخلاف القانون السابق على فقرة خاصة، تضمنت بندين يؤكدان على منع التعرض لأي أردني من ناحية حقوقه الوطنية والدستورية، ومساءلته من أي جهة رسمية أو غير رسمية بسبب انتمائه الحزبي، بما في ذلك التعرض لطلبة الجامعات، وهي المادة رقم 4 من القانون، والتي تمنح المتعرض لأي شكل من أشكال سلب الحقوق، أو المساءلة القانونية حق اللجوء للمحاكم المختصة لمنع وقوعها.

وخلا قانون الأحزاب الحالي، تبعاً لرفع يد وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية عن ملف الأحزاب السياسية في الأردن، من المادة التي نصت في القانون السابق على تأسيس "لجنة شؤون الأحزاب"، والتي كانت مختصة بالنظر في شؤون تأسيس الأحزاب، وطلبات تأسيسها ومتابعة شؤونها، وكانت مكونة من الأمانة العامة لوزارات الداخلية والثقافة والعدل، ومن ممثل عن منظمات المجتمع المدني يختاره رئيس الوزراء، وممثل عن المركز الوطني لحقوق الإنسان.

ولكن؛ وعلى الرغم من ذلك، فقد منح القانون مجلس الوزراء الأردني، صلاحية إنفاذ وتطبيق أنظمة قانون الأحزاب الحالي.

ومن المواد المهمة في القانون الجديد، والتي أثارت الجدل في الأوساط السياسية الأردنية، المادة رقم 11، التي نصت على أن لا يقل عدد الأعضاء المنتسبين للحزب الواحد في حال التأسيس عن ألف عضو، وأن يتوزع الأعضاء المؤسسون على 6 محافظات، بواقع لا يقل عن 30 عضواً من كل محافظة، مما يجبر الأحزاب الصغيرة، وتلك التي تم إنشاؤها وفق منطلقات مناطقية أو عشائرية، على التكيف مع متطلبات القانون الجديد.

كما نصت ذات المادة على أن لا تقل نسبة الشباب في الفئة العمرية من 18 إلى 35 سنة في الحزب الواحد عن 20% من المؤسسين أو أعضاء المؤتمر العام للحزب، وكذلك الحال مع السيدات، إذ نصت المادة على ضرورة أن يضم المؤسسون 20% من النساء.

كما نص القانون على ضرورة حضور نصف أعضاء الحزب، على الأقل، في مؤتمره التأسيسي.

وفيما يخص استيفاء المتطلبات القانونية للحزب، نص القانون الجديد على ضرورة تسليم مجلس الوزراء قرارات المؤتمر التأسيسي للحزب، وأسماء المؤسسين، وأماكن إقامتهم وأعمارهم وجنسهم، بخلاف القانون السابق الذي كان يوجب على الأحزاب أن تُقدّم للجنة الوزارية المخولة أسماء كافة المؤسسين من أربعة مقاطع، وصور هوياتهم الشخصية المصدقة من الإدارة التنفيذية للحزب، ومهنتهم وأماكن عملهم، ومحلات إقامتهم.

وفيما يخص الموارد المالية للأحزاب، أجاز القانون الحالي تلقي الأحزاب للهبات والتبرعات والوصايا المالية والدعم العيني والنقدي من الأشخاص العاديين والاعتباريين، على أن يكون أي مبلغ مالي مقدماً للحزب بموجب (شيك) مسحوب على بنك أردني، في حال كان يزيد عن 5 آلاف دينار، في حين كان ينص القانون السابق على حبس كل من استلم أموالاً أو هبات من جهات أردنية في الحزب بالسجن لمدة تتفاوت بين 3 أشهر و عام، وغرامة مالية لا تقل عن 500 دينار أردني.

ومن الملفت في القانون الحالي، خلوه من المادة التي كانت تنص في القانون السابق على صيانة مقار الأحزاب ووثائقها ومراسلاتها من المراقبة والمداخلة دون قرار قضائي واضح، وهي المادة رقم 23 في القانون السابق.

حقل الدراسة

شملت الدراسة الاستطلاعية 58 حزباً، بعضها متشكل مسبقاً، وأخرى في طور التأسيس والتشكل خلال فترة الدراسة، وهي:

1. حزب الاتجاه الوطني الأردني.
2. حزب الاتحاد الوطني الأردني.
3. حزب أحرار الأردن.
4. حزب الأردن بيتنا.
5. حزب الإصلاح الأردني.
6. حزب الإصلاح والتجديد الأردني "حصاد".
7. حزب الأنصار الأردني.

8. حزب البعث العربي الاشتراكي.
9. حزب البعث العربي التقدمي.
10. حزب البلد الأمين.
11. حزب التجمع الوطني الأردني الديمقراطي "نواد".
12. حزب التحالف المدني.
13. حزب التكامل الوطني.
14. حزب التيار الوطني الأردني.
15. حزب الجبهة الأردنية الموحدة.
16. حزب جبهة العمل الإسلامي.
17. حزب جبهة النهضة الوطنية.
18. حزب الحداثة والتغيير.
19. حزب الحركة القومية.
20. حزب الحرية والمساواة.
21. حزب الحياة الأردني.
22. حزب الديمقراطي الاجتماعي الأردني.
23. حزب الراية الأردنية.
24. حزب الرسالة الأردني.
25. حزب الشباب الوطني الأردني.
26. حزب الشراكة والإنقاذ.
27. حزب الشعب الديمقراطي (حشد).
28. حزب الشعلة الأردني.
29. حزب الشهامة الأردني.
30. حزب الشورى الأردني.
31. الحزب الشيوعي الأردني.
32. حزب الطبيعة الديمقراطي الأردني.
33. حزب العدالة الاجتماعية الأردني.
34. حزب العدالة والإصلاح الأردني.
35. حزب العدالة والتنمية الأردني.
36. حزب العمال الأردني (حزب أردن أقوى سابقًا).
37. حزب العون الوطني.

38. حزب الفرسان الأردني.
39. حزب القدوة الأردني.
40. حزب المحافظين.
41. حزب المساواة الأردني.
42. حزب المستقبل الأردني.
43. حزب المواطنة الأردني.
44. حزب المؤتمر الوطني "زمزم".
45. حزب الميثاق الوطني.
46. حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني.
47. حزب الوحدة الوطنية.
48. حزب الوسط الإسلامي الأردني.
49. الحزب الوطني الأردني.
50. الحزب الوطني الدستوري الأردني.
51. حزب الوفاء الوطني.
52. حزب نبض الوطن.
53. حزب النداء.
54. حزب النهج الجديد.
- أحزاب تحت التأسيس او مندمجة حديثاً:
 55. حزب الغد.
 56. حزب إرادة.
 57. المواطنة الأردني.
 58. حزب الوحدويون الديمقراطي الأردني.

منهجية الدراسة

وقد اعتمدت الدراسة على البحث الاستطلاعي الكشفي، وهو البحث الذي يستهدف التعرف على المشكلة فقط، وتبرز الحاجة إلى هذا النوع من البحوث، عندما تكون المشكلة جديدة، أو عندما تكون المعلومات عنها ضئيلة، وعادة ما يكون هذا النوع من البحوث تمهيداً لبحوث أخرى، تسعى لإيجاد حل للمشكلة الممثلة في فهم الخارطة السياسية، ومستقبل العمل الحزبي

في ضوء القانون الجديد للعام 2022، وأثره على مسار العملية الانتخابية، ومجمل الحياة السياسية في الساحة الأردنية.

واعتمدت الدراسة الاستطلاعية على الأدوات الإحصائية، من خلال طرح مجموعة أسئلة تتضمن أبرز التحديات التي تواجه الأحزاب السياسية المرخصة، أو الواقعة تحت التأسيس، والتعرف على توجهاتها للتكيف مع القانون.

لذلك؛ تم إعداد استمارة تستطلع 14 متغيرًا، قسمت إلى فئتين من الأسئلة:

الفئة الأولى من الأسئلة، تستكشف أبرز التحديات التي تواجه الأحزاب في عملية التكيف وتصويب الأوضاع، وتتضمن:

التحديات (المادية، الأمنية، الإجرائية، التنظيمية، القدرة على عقد المؤتمر التأسيسي، الموقف الشعبي من الانضمام إلى الأحزاب، الانتشار في المحافظات، الوقت المحدد لتصويب الأوضاع، نسبة الشباب والنساء في عضوية الحزب).

الفئة الثانية من الأسئلة تستكشف التوجهات، وفرص النجاح في تصويب الأوضاع، وفق القانون في المدى الزمني المحدد، ومستوى الثقة بإمكانية تحقيق متطلبات التصويب أو الاندماج.

وقد تم التواصل مع 54 حزبًا أردنيًا¹، ووجهت لهم الأسئلة التالية:

1. ما هي أهم المعوقات التي واجهتكم، أو تواجهكم في تصويب أوضاعكم، والتكيف مع القانون الجديد، وما طبيعتها؟ وهل هي:

- معوقات رسمية (إجرائية، أمنية).

- الموقف الشعبي من الانضمام للأحزاب.

- المعوق المادي والاقتصادي.

2. ما هي أهم التحديات التي واجهتكم في التكيف مع اشتراطات القانون الجديد؟

- الفترة الزمنية الممنوحة لتصويب الأوضاع.

¹ أوردت الهيئة المستقلة للانتخابات 54 حزبًا في سجلاتها على الموقع الإلكتروني، في حين أمكن رصد 59 حزبًا في الدراسة الاستكشافية. للاطلاع على رابط مديرية سجل الأحزاب في الهيئة المستقلة، يُرجع إلى الرابط التالي:

<https://www.iec.jo/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%B2%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9>

- الانتشار في 6 محافظات.

- نسبة 20% نساء.

- نسبة 20% شباب.

3. هل تتوقعون نجاح حزبكم في تصويب أوضاعه وفق القانون الجديد في المدى الزمني المحدد؟

- نعم.

- لا.

- نفكر في الاندماج مع أحزاب أخرى.

وقد تم ملء الاستمارة من خلال الاتصال الهاتفي واستطلاع آراء الأمناء العاميين، أو من ينوب عنهم في الأحزاب المسجلة أو قيد التأسيس، إلى جانب إرسال الاستبانة عبر "الواتس اب" أو البريد الإلكتروني.

وتم التواصل مع 58 حزبًا سياسيًا تمثل المسجلة، أو التي هي في طور التأسيس، خلال المدة المحددة لإجراء الاستطلاع، والمقدرة بـ30 يومًا، بدأت في الأول من شهر كانون الأول/ديسمبر 2022، ولغاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

وقد واجه الباحثون بعض الصعوبات في التواصل مع قيادة عدد من الأحزاب، التي تم حلها، أو تلك التي دخلت طور الحلّ والتفكك.

كما تجدر الإشارة إلى أن النتائج المعلنة لا تمثل إجابات نهائية، خصوصاً وأن هناك أكثر من 4 أشهر تفصلنا عن انتهاء المدة الممنوحة للأحزاب لتصويب أوضاعها.

علمًا بأن بعض الإجابات والتوجهات لبعض الأحزاب قد تتغير خلال هذه الفترة، سواءً نحو التصويب أو الدمج أو الحل، وهو ما يرفع من يزيد من حالة التردد، ويظهر ضعف الثقة واليقين في الإجابات على أسئلة الدراسة، حيث إن إجابات المستطلعين ربما تعبر عن رغباتهم وآمالهم بالتمكن من تصويب أوضاع أحزابهم أكثر، مما يعبر واقعياً عن قدرة تلك الأحزاب بالتكيف مع شروط القانون الجديد.

نتائج الاستطلاع

أولاً: التحديات

فيما يتعلّق بالفئة الأولى من الأسئلة المتعلقة بالتحديات، والتي شملت 9 إجابات تهدف إلى التعرف على أهم التحديات التي واجهت الأحزاب في تصويب أوضاعها، جاءت النتائج في الإجابة على سؤال: ما هي أهم المعوقات التي واجهتكم أو تواجهكم في تصويب أوضاعكم وفي التكيف مع القانون الجديد؟ وما هي طبيعتها؟ على النحو التالي:

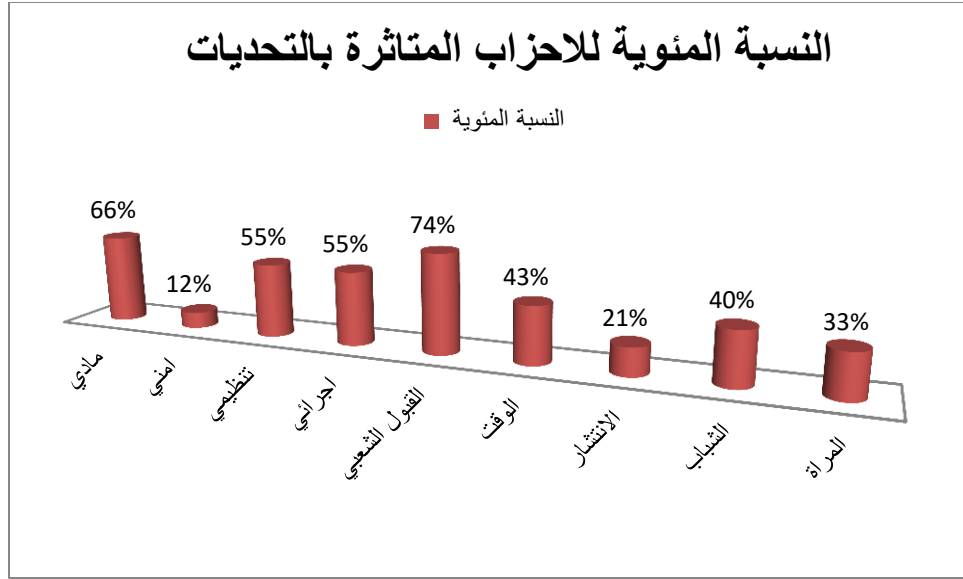
أ. التحديات التي تواجهها الأحزاب السياسية

تصدر القبول الشعبي قائمة التحديات التي تواجهها الأحزاب إذ اشارت 74 % من الأحزاب إلى 58 أنه تحدي وهي 43 حزبا ؛ تبعه التحدي المادي إذ حاز على 66% من اجابات الأحزاب المستطلعة حيث اجاب 38 حزبا من اصل 58 على كونه تحدي ؛ في حين اكد 55% من الأحزاب ان تنظيم مؤتمر عام و توفير المتطلبات الاجرائية تمثل تحديا وهو ما اشارت اليه 32 من الأحزاب المستطلعة ؛ و اشار 43% من الأحزاب الى عدم كفاية الوقت المحدد لتصويب الأوضاع وفقا لاجابات 25 حزبا من اصل 58 ؛ في حين مثل إقبال الشباب على الانتساب للأحزاب تحديا لـ 40% من الأحزاب وهي 23 حزبا؛ وقال 33% من الأحزاب ان إقبال المرأة على الانتساب للأحزاب يمثل تحديا، وبينت اجابات الأحزاب ان 21% من الأحزاب يعتبر الانتشار في المحافظات الست تحديا وهو ما ظهر لدى 13 حزبا؛ وكشفت اجابات الأحزاب ان التحدي الامني ايمثل تحديا لـ 12 % من الأحزاب وهي 7 احزاب ، ما يعني أن 88% من الأحزاب السياسية لم تواجه معوقات وتحديات أمنية من قبل مؤسسات الدولة السيادية.

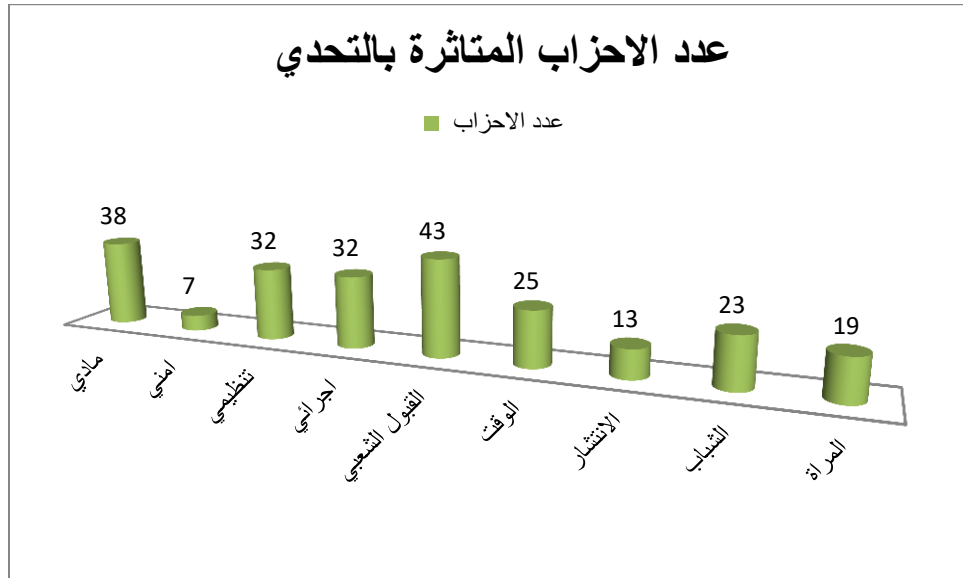
جدول رقم 1 يوضح التحديات التي تواجهها الأحزاب

التحدي	مادي	امني	تنظيمي	اجرائي	القبول الشعبي	الوقت	الانتشار	الشباب	المرأة
الأحزاب	38	7	32	32	43	25	13	23	19
النسبة المئوية	66%	12%	55%	55%	74%	43%	21%	40%	33%

الشكل رقم 1



الشكل رقم 2



ب. الوزن الفعلي للتحديات

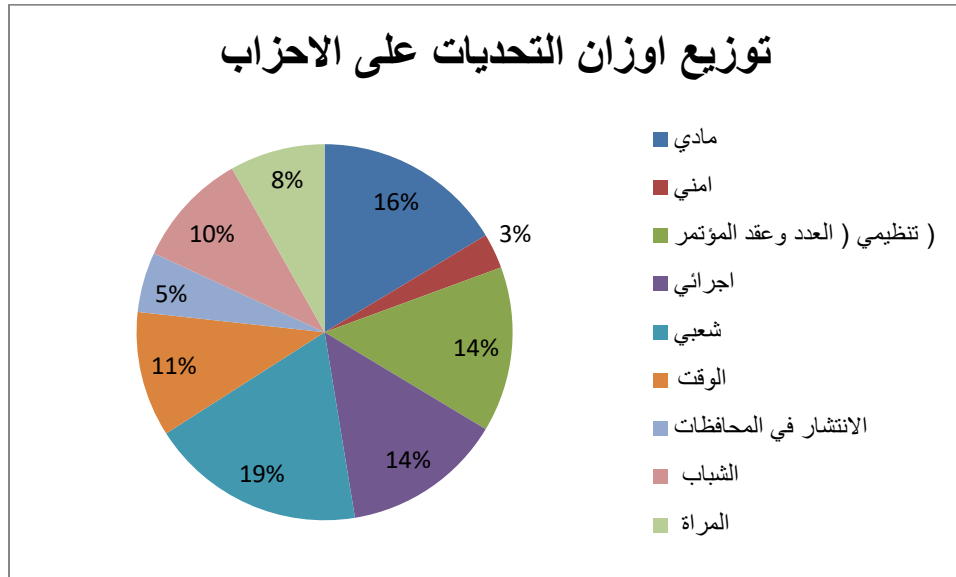
حاز تحدي القبول الشعبي على نسبة 19% من إجابات الأحزاب الـ 58 المستطلعة، باعتباره التحدي الأهم خلال تصويب أوضاعها، تبعه التحدي المادي والذي حاز على نسبة 16%، تبعه التحدي التنظيمي والإجرائي بنسب متساوية قدرت بـ 14% لكل منهما، تبعه عدم كفاية الوقت المحدد لتصويب الأوضاع بنسبة 11%، ثم إقبال الشباب على الانتساب للحزب بنسبة

10%، ثم إقبال المرأة على الانتساب للحزب بنسبة 8%، وحصل تحدي الانتشار في المحافظات الست على نسبة 5%، تلاه التحدي الأمني الذي سجل نسبة لافتة هي الأقل ووصلت إلى 3% في إجابات الأحزاب الـ 58 المستطلعة، ما يعني ان التحدي الأمني يمثل التحدي الأقل وزنا في رسم ملامح خارطة الحزبية في المملكة الاردنية؛ في حين مثلت القبول الشعبي والتحدي المادي ابرز التحديات واهمها.

جدول رقم 2 يوضح وزن التحدي وتأثيره في هندسة خارطة الحزبية

التحديات								
مادي	أمني	تنظيمي	إجرائي	قبول شعبي	الوقت	الانتشار في محافظات	الشباب	المرأة
16%	3%	14%	14%	19%	11%	5%	10%	8%

الشكل رقم 3



ثانياً: التوقعات

شملت الفئة الثانية من الأسئلة التعرّف على توجهات الأحزاب في الاستجابة للتحديات؛ إما بالتصويب، أو الاندماج أو الحل. حيث أظهر العديد منها عدم ثقة واضحة في الاستجابة للتحديات.

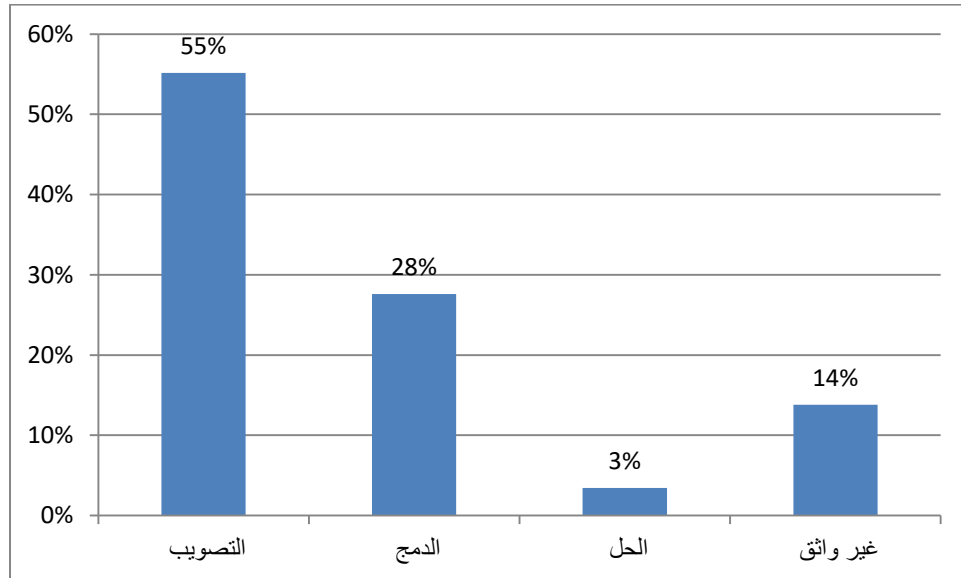
وجاءت نتائج الإجابات على سؤال: هل تتوقعون نجاح حزبكم في تصويب أوضاعه وفق القانون الجديد في المدى الزمني المحدد؟ على النحو التالي:

أفاد 55% من الأحزاب المستطلعة، بأنها قادرة على تصويب أوضاعها، في حين أفاد 28% بتوجهه للاندماج مع أحزاب أخرى موجودة أو قيد التأسيس، وأفاد 3% بأنه يتجه نحو الحزب، في حين قال 14% من الأحزاب المستطلعة بأنه غير واثق من مآلات الأمور لديه، سواء بالتصويب أو الدمج أو الحل.

جدول رقم 3 يوضح قدرة الأحزاب على التكيف مع شروط القانون الجديد

التوقعات			
التصويب	الدمج	الحل	غير واثق
55%	28%	3%	14%

الشكل رقم 4 (التوقعات)

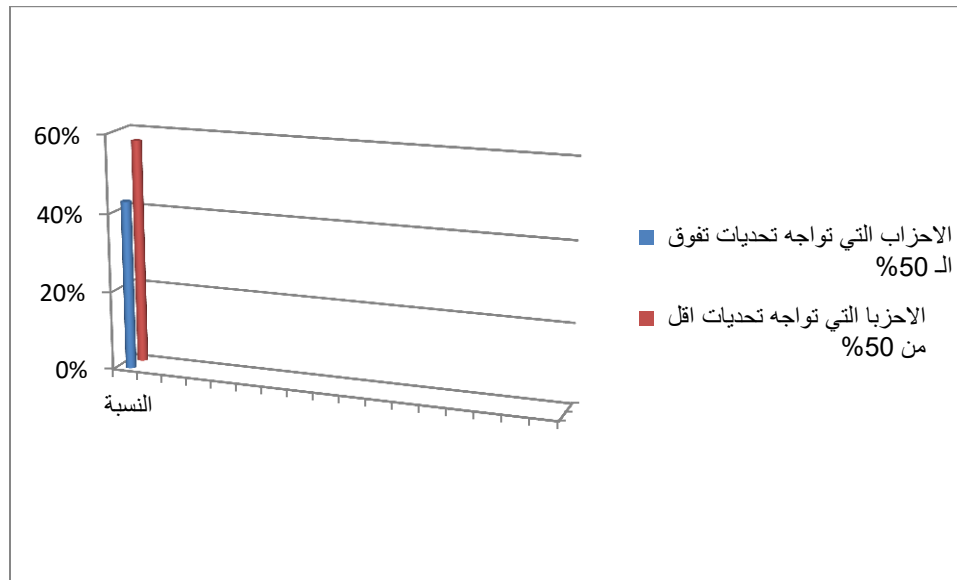


وكشفت الدراسة ان من بين الاحزاب الـ 43 % التي تعاني من تحديات تفوق الـ 50% اعلنت 52 % منها انه ستصوب اوضاعها وفقا لقانون الاحزاب الجديد في حين اعلن 48% من الاحزاب انها غير واثق او انها ستندمج مع احزاب اخرى او تحل نفسها .

جدول رقم 4 يوضح الاحزاب التي تواجه تحديات تفوق الـ 50% وتصل الى 100 %

التصنيف	العدد	النسبة
عدد الاحزاب التي تواجه تحديات اقل من 50%	33	57%
عدد الاحزاب التي تواجه تحديات تفوق 50%	25	43%

الشكل رقم 5



مناقشة النتائج

خلصت الدراسة إلى أن الأحزاب السياسية التي تبدي مرونة وقدرة على تصويب أوضاعها، لا تتجاوز 55% من نسبة الأحزاب المستطلعة، وتمثل 32 حزبا، في حين أكد 28% من الأحزاب نيته الاندماج، وهي 16 حزبا شكلت 7 أحزاب جديدة بفعل الاندماج معاً، في حين اندمج عدد من أعضاء الأحزاب المنحلة، وعددها 2 في أحزاب جديدة، وفي الوقت الذي كشف الاستطلاع اتجاه 3% من الأحزاب نحو الحل، وهما حزب التحالف المدني وحزب أحرار الأردن، فإن 14% من الأحزاب كشفت عن عدم ثقتها بإمكانية التصويب أو الدمج أو الحل وهي 8 أحزاب.

وخلصت الدراسة الاستكشافية إلى عدد من الخلاصات نتيجة لذلك:

أولاً: تنامي حالة عدم الثقة واليقين لدى الأحزاب

ويفسر ارتفاع مستوى انعدام الثقة لحظة الإجابة على الأسئلة ما يلي:

1. مراهنة الأحزاب المعنية على المدة الزمنية المتبقية، حتى انتهاء فترة تصويب الأوضاع، والتي تعد فترة طويلة نسبياً لتخطي التحديات التي تعترض تصويب أوضاعها إذ اشار 52% من الأحزاب التي تعاني من صعوبات يفوق وزنها الـ 50% بانها ستصوب أوضاعها رغم الصعوبات التي تواجهها .
2. أعش القانون ديناميكية التفكك والاندماج باندلاع صراعات داخل الأحزاب، وتفكك بعضها عبر استقالات جماعية، كما حدث في حزب الاتحاد الوطني، حيث أعلن 350 عضواً استقالتهم من الحزب.
3. كشف قانون الأحزاب عن ضعف وتلاشي بعض الأحزاب، لتفكك بناها ومؤسساتها، وبرز ذلك في اخفاء البنى والمؤسسات والقيادات الخاصة بحزب التحالف المدني بعد تعرضه لعدد من الانشقاقات والانقسامات والاستقالات، التي أفضت إلى اندثاره تلقائياً، ليفشل في عقد مؤتمره أكثر من مرة، وينتهي بإحالة قرار حله إلى اللجنة القانونية التابعة لوزارة الشؤون البرلمانية والسياسية في تشرين أول/أكتوبر من العام 2021، دون أن تتم إزالته عن موقع الهيئة المستقلة للانتخابات من قوائم الأحزاب كحزب مرخص.

ثانياً: ارتفاع معدل من توقعوا تصويب أوضاعهم

فسر ارتفاع نسبة الأحزاب التي أعلنت اقترابها من تصويب أوضاعها ، رغبتها بتحسين شروط تفاوضها للاندماج مع أحزاب أخرى، أو تشجيع القوى المجتمعية وأعضاء الأحزاب

المنحلة على الانضمام إليها، ودعمها لتشكيل ائتلافات انتخابية مستقبلية، أو لتفتتها العالية بإمكانية تصويب أوضاعها وتوجيهها نحو الائتلاف والتحالف، استعداداً للانتخابات المقبلة، ما يدفعها لمقاومة الضغوط نحو الاندماج أو الحل.

حيث كشفت الاحصاءات ان 52 % من الاحزاب الـ 25 التي تعاني من تحديات يفوق وزنها الـ 50% سيصوب اوضاعه رغم التحديات الكبيرة التي تفوق لدى بعضها 78 % وبعضها الاخر تمثل 100% ؛ لتمثل بذلك 48 % من الاحزاب التي ستصوب اوضاعها وعددها 32 حزبا .

في حين اعلن 48% من الاحزاب التي تعاني من تحديات تفوق الـ 50 % انها غير واثقة او انها ستندمج مع احزاب اخرى او تحل نفسها وهي تمثل 46 % من مجمل الاحزاب الـ 26 التي تواجه الدمج او الحل او تعاني من انعدام الثقة .

ثالثاً: تدني تأثير التحدي الأمني وتواصل تحدي القبول الشعبي

تشير النتائج إلى تراجع التحدي الأمني إلى مستويات منخفضة لم تتجاوز الـ 3%، وهي نسبة ربما تشير إلى رغبة الدولة ومؤسساتها السيادية بإنجاح القانون، والوصول إلى مخرجات تتيح المجال لإطلاق حياة حزبية أكثر رشاقة.

غير أن ارتفاع مستوى تحدي القبول الشعبي، والذي وصل إلى 19% عكس عددًا من المتغيرات التي أمكن رصدها في الاستبانة، ومن أهم الأسباب وراء العزوف الشعبي عن الانضمام للأحزاب والانخراط في الحياة الحزبية:

1. الخوف من فقدان الوظائف، أو الحرمان من الحصول على وظائف، يطمح لها المواطنون في 15 قطاعاً، تم الإشارة إليها في الفقرة (ب) من المادة السادسة للقانون².

² أشار القانون في الفقرة (ج) من المادة السادسة في شرطها للعضوية أن لا يكون من الفئات التالية: رئيس ومفوضو الديوان الملكي الهاشمي، القضاة، مفتي عام المملكة والمفتون، رئيس وأعضاء المحكمة الدستورية، رئيس وأعضاء مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب، محافظ البنك المركزي، رئيس وأعضاء مجلس هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، رئيس ديوان الخدمة المدنية، رئيس ديوان التشريع والرأي، رئيس ديوان المحاسبة، الحكام الإداريون، أعضاء السلك الدبلوماسي، منتسبو القوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية، أمين السجل في الهيئة المستقلة للانتخابات، المصدر الجريدة الرسمية، الرابط:

<https://doc.pm.gov.jo/DocuWare/PlatformRO/WebClient/Client/Document?did=57699&fc=7e6f119f-71f4-4ed3-8023->

b6a6db8bcb15&orgId=1&_auth=1922B573688BACB0E2D182BC59F48CA4B6B24DD122583AFF02167CE435A270F49B4B5D183553821BC0303DBEC8979C8EE9EA4643F95C55227393A0D527E99DEE2D0BEC8874A080708AB2308D40222C7A62F1EBCEEC1838267F281153341FC23CB56D37BEB374EEC2D80C4ABF8A130052A0F4F9A8913BD096E06D4B2B54F4E418DCC7463D200C2BD2DD4B1A36FF811FB8AA82D76C60C982F3C8000596BDFC9A7DFD0DA123A1F8B23652FD331CF139A9EBF395878CB6607B82549E724A1DCEF88601175D491176ED776FDD0B34FA29336CFE98E3A7095201DDC562423FD3195626FDA7B2FB95920BF8A54EE0C9C849760E

2. الرواسب التاريخية الأمنية التي أشار إليها المستطلعون، تجعل من التحدي الأمني حاضراً.
3. المخاوف والهواجس من تصاعد التدخل الأمني في الأسابيع والأشهر الأخيرة المتبقية من المدة المحددة، إما بالضغط لإدماج أحزاب، أو إعاقة بعضها عن عقد مؤتمرها العام، والذي يُعدّ واحداً من أبرز التحديات التي أشار إليها المستطلعون، وأكدتها النسب المرتفعة للتحديات الإجرائية، والتي وصلت إلى 14%، وانعقاد المؤتمر العام والتحديات المادية 16%.

الهندسة المتوقعة للأحزاب حتى تاريخ إعداد الدراسة

أحزاب نتاج الاندماج:

1. حزب الميثاق الوطني: نتاج اندماج حزب العون الوطني الأردني وحزب الوفاء الوطني.
2. حزب تيار الإصلاح الوطني: نتاج اندماج 4 أحزاب (حزب المحافظين، وحزب المواطنة، وحزب الأردن بيتنا، وحزب العدالة الاجتماعية).
3. حزب الائتلاف الوطني: نتاج اندماج حزب زمزم وحزب الوسط.
4. حزب المستقبل والحياة: نتاج اندماج حزب الحياة وحزب المستقبل.
5. حزب التيار الوسطي: نتاج اندماج 3 أحزاب (حزب الفرسان، وحزب تواد، وحزب العدالة والتنمية).
6. حزب المواطنة: نتاج اندماج عدد من الأحزاب المنحلة، لم تُذكر تفصيلاً، علماً بأن الأحزاب المنحلة هي (حزب التحالف المدني، والحزب العربي الأردني).
7. حزب الأرض المباركة: نتاج اندماج حزب الراية وحزب الشهامة.

توقعات بالاندماج:

1. حزب الاتحاد الوطني الأردني والحزب العربي الأردني المنحل سابقاً. ويذكر أن الحزب تعرّض إلى هزة عنيفة بعد استقالة وانسحاب ما يقارب 350 عضواً من الذكور والإناث من منتسبي الحزب، بحسب ما نقل موقع (وطنا اليوم) في 2023/1/14 أي بعد 14 يوماً من تاريخ الاستطلاع³، الذي أكد فيه قدرته على تصويب الأوضاع، وجذب أعضاء الحزب العربي المنحل للاندماج والانضمام إليه.
2. الحزب الديمقراطي الاجتماعي الأردني وحزب العمال الأردني (الأردن أقوى سابقاً).
3. حزب العدالة والإصلاح، إمكانية الاندماج بعد عقد المؤتمر العام.

³ المصدر موقع وطننا اليوم، حزب الاتحاد الوطني يتصدع بعد انسحابات واستقالات جماعية بالمنات، الرابط [/https://watananews.com/259685](https://watananews.com/259685)

أحزاب غير واثقة من الخطوة القادمة:

1. حزب النداء الأردني: يفاوض للاندماج، ولم يحدد التفاصيل.
2. حزب الحركة القومية للديمقراطية المباشرة: غير واثق من الخطوة التالية، ويُرجّح اندماجه مع حزب الشراكة والإنقاذ.
3. حزب الحرية والمساواة: غير واثق، ويفكر بالاندماج مع أحزاب الوسط دون تحديد.
4. حزب الأيادي البيضاء: لم يحدد، وغير واثق.
5. حزب الشعلة: لم يحدد، وغير واثق.
6. حزب الإصلاح الأردني: غير واثق.
7. حزب الوحدة الوطنية.
8. حزب الطبيعة الديمقراطي.

أحزاب يُتوقع حلّها:

1. حزب أحرار الأردن.
2. حزب التحالف المدني.